

تعريب التعليم العالي في العراق

للدكتور أحمد مطلوب

شهدت الأمة العربية نهضة علمية شعت أنوارها على العالم، وأخرجته من الظلمات إلى النور بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجاً. وكانت اللغة العربية خير أداة عبّرت عن تلك النهضة، وكان المسلمون من العرب وغيرهم يدرسون ويؤلفون بلغة القرآن. وقد حفل التراث العربي الإسلامي بكثير من الدراسات الفقهية والعلمية والأدبية والتاريخية والاجتماعية والجغرافية والفلسفية، وهي تشهد بأن اللغة العربية كانت مطواعة للعمل والتدريس والتأليف، وأنها قادرة على التعبير عن متطلبات الحياة وما يستجدّ من علوم، وأن غيرها ليس بأوسع منها ولا أقدر على التعبير. ويرجع الفضل في ذلك إلى القرآن الكريم الذي حفظها وطوّرها، وإلى اللغويين والأدباء والعلماء الذين صانوها، وكان ثراؤها يزداد بتعاقب القرون وتجدد الحياة، ولكن ما أصاب الأمة من مصائب عاقها عن النمو والتطور، وجعل العربية تنزوي في المعاهد الدينية والمساجد، وتبتعد عن العلم والحضارة. فجمدت ولم تتقدم بعد أن ران الجمود على الأمة، ولو ظلت نابضة بالحياة لكان لها شأن غير ما رأيناه في مطلع القرن العشرين. وحينما بدأ الاتصال بالعلم من جديد أحسّ العرب بأن حياتهم لا بدّ من أن تتغيّر، وأن جمودهم لا بدّ من أن تدبّ فيه الحياة.

وهذا ما كان، فقد اندفع الرواد يحيون ما كان، ويأخذون من الغرب ما فيه النفع وإنارة السبيل، وبدأ الجليد يذوب، وأخذت الحركة العلمية تنشط وتتخذ ألواناً شتى. وكان لهؤلاء الرواد فضل كبير في إنماء اللغة وتطورها، فقد بذلوا جهوداً

محمودة، ووضعوا مصطلحات تعبر عن الجديد، وأصدروا مجلات تخدم العلم وأهدافه.

وشاء الله أن يعيد إلى العربية مكانتها في ظل المعاهد العلمية التي أنشئت في عصر النهضة، وكانت مدرسة القصر العيني في القاهرة تدرّس الطب باللغة العربية، ويضع أسانذتها الكتب بها. وكان همّ العائدين من البعثات العلمية أن يدرّسوا العلوم والطب بالعربية، وكان المترجمون يحضرون مع الأجانب في قاعات الدرس لترجمة دروسهم إلى العربية، ودرّست الجامعة الأمريكية في بيروت أول إنشائها الطب بالعربية، ووضع أسانذتها الكتب النافعة بها، ولكن هذين المعهدين تنكرا للعربية فيما بعد، وسادت لغة المستعمر وفرضت على أبناء الأمة فرضاً.

إن الاستعمار وعملاءه لم يتركوا العربية تسير في خطها المرسوم، فقد تألبوا عليها، وبدأت الدعوة إلى العامية تظهر وتأخذ طابعاً علمياً، ودعا مهندس الري ويلكوكس إلى الأخذ بها في تدريس العلوم، لتتقدم مصر وتلحق بركب الحضارة العالمية^(١). وكانت مجلة "المقتطف" منذ عام ١٨٨١م، تدعو إلى كتابة العلوم بالعامية، لغة الحديث، وكان الغزاة يخططون في الوقت نفسه لفرض لغتهم، وقد صدر أمر وزاري عام ١٨٨٩م، يقضي بأن تكون لغة التعليم في المدارس المصرية هي اللغة الإنكليزية؛ ووجهت البعثات إلى إنكلترا وأغلقت مدرسة الألسن التي كانت تعنى بالترجمة، وتخريج القائمين بها^(٢). وكان أمين شميل من أكثر المتحمسين اندفاعاً إلى ذلك، ولم يكتف بالدعوة إلى لغة المستعمر وفرضها على التعليم، وإنما نادى بأن نتخلى عن العربية، فصحى أو عامية، إلى لغة أجنبية تحيينا علمياً وثقافياً واقتصادياً؛ وأكد عقم كل محاولة تبذل لإحياء لغتنا العربية المقضيّ عليها حتماً بالموت^(٣).

(١) ينظر النقد الأدبي الحديث في العراق ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) ينظر لغتنا والحياة ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) لغتنا والحياة ص ١٤٦.

ولو استمر المعهدان في بيروت والقاهرة على ما كانا عليه، لأثمرت حركة التأليف ولنال العرب خيرا عظيما، ولكن الغزاة أبوا إلا ان يهتموا بالعربية قليلا، حتى إذا ما اطمأن الناس اليهم أنشبوها مخالبيهم وظهروا نواياهم فتحقق مسعاهم، وظل الأمر ضربة لازب، لا يجرؤ أحد على تغييره حتى وقفت سورية بصفاء عروبتها للمستعمرين، وفرضت لغتها على معاهد العلم وظلت جامعاتها متمسكة بما بدأه الرواد غير ملتفتة الى ما يشاع من تردي مستواها العلمي وضعف طلابها.

وكانت وقفة جامعة دمشق بوجه لغة المستعمر حافزا للاقطار العربية الاخرى، فأخذ المؤمنون بأمتهم، الحريصون على استقلالها، يبذلون الجهد الكبير ويسهرون الليالي في البحث والتأليف، حتى نهيا لكثير منهم ما سعوا اليه، وظهرت مئات الكتب العلمية، وبدأت بعض الكليات العلمية تدرّس بالعربية وتدفع الطلبة الى التمسك بها والحفاظ عليها وتطويرها لتستجيب لمتطلبات العصر وتقدمه العلمي.

ونالت الجزائر استقلالها سنة ١٩٦٢م بعد كفاح مرير، وبدأت طلائعها الشورية تعرب الدوائر والمعاهد وشؤون الحياة، وقد خاضت معارك ضارية للقضاء على التيار المناويء للتعريب، وعقدت مؤتمرات كثيرة، وأكملت الآن تعريب كثير من شؤون الحياة، وعربت التعليم الابتدائي والثانوي،

وقسماً من التعليم الجامعي، وتقف الأقسام العلمية المعربة في جامعاتها ومعاهدها إلى جانب الأقسام المفرنسة، وستتم عملية التعريب قريباً إذا توفرت لها الظروف، وساهمت الدول العربية في رفق العملية وتهيئة الأسانذة الذين يدرسون العلوم باللغة العربية.

وبدا الأردن منذ سنوات قليلة يحاول تعريب العلوم في جامعتي عمان وإربد، وكان لمجمع اللغة العربية الأردني فضل كبير في عملية التعريب، فقد أخذ على عاتقه هذه المهمة، وبدأ يترجم الكتب ويرصد العملية ويدعو إلى المزيد منها على الرغم من المعارضة التي يبديها المناوئون لحركة التعريب.

وما تزال كثير من الأقطار العربية متمسكة باللغات الأجنبية في تدريس العلوم لأسباب غير مقنعة علمياً، ولعل تلك الأقطار تحذو حذو شقيقاتها التي سارت في طريق التعريب وقطعت فيه شوطاً طويلاً.

ولم يكن التعليم في العراق أحسن حظاً مما كان عليه في الأقطار العربية الأخرى، فقد سعت الدولة العثمانية إلى تترك القطر، وكانت الدراسة العالية مقتصرة فيه على مدرسة الحقوق. ولما قامت الحرب العالمية الأولى أغلقت أبواب هذه المدرسة كغيرها من المدارس الأخرى، وأعيد فتحها بعد أن وُجد أن الحاجة ماسة إليها. وكانت كتب الدراسة "موضوعة باللغة التركية ومن الكتب التي يدرسها طلاب الحقوق في إستانبول"^(١).

وبدا التعليم العالي ينشط في العهد الفيصلي، فأسست دار المعلمين العالية سنة ١٩٢٣، وجامعة آل البيت سنة ١٩٢٤، ومدرسة الطب سنة ١٩٢٧، وكلية الهندسة سنة ١٩٤٢، وكلية الآداب والعلوم سنة ١٩٤٩، وكانت جامعة آل البيت أول جامعة في العهد الفيصلي، وقد بدأ التفكير في إنشائها سنة ١٩٢١م وصدرت

(١) تقدم التعليم العالي في العراق ص ٢٧.

لائحة نظامها في الخامس من شهر رجب عام ١٣٢٤ هـ الموافق للحادي عشر من شباط ١٩٢٤. وجاء في المادة الأولى من اللائحة: "تحتوي الجامعة على ست شعب: شعبة العلوم الدينية، وشعبة الحقوق، وشعبة الطب، وشعبة الفنون، وشعبة الهندسة، وشعبة التعليم والتربية"^(١). وأغلقت الجامعة بعد ذلك بسنوات قليلة واستمرت المدارس العالية والكليات في التدريس حتى عام ١٩٥٦، إذ صدر قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦، وأسست بموجبه أول جامعة في بغداد، ثم ألغي القانون بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وصدر قانون جامعة بغداد رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ م.

وكانت الكليات العلمية قبل تأسيس جامعة بغداد تدرّس باللغة الإنكليزية، وهو ما سعى إليه الإنكليز منذ دخولهم العراق، ففي عام ١٩٣٢ كانت الدعوة إلى التدريس في كلية الحقوق باللغات الأجنبية. وقد جاء في تقرير اللجنة المكلفة بإصلاح الكلية إصلاحاً جذرياً: "لاحظت اللجنة لزوم الاعتناء في كلية الحقوق وإعلاء سويتها، وذلك بنظر اللجنة يتوقف على جلب أساتذة من أوروبا واستخدامهم بالتدريس في هذه الكلية، وإن وجودها على ما هي عليه الآن لا يبرر بقاءها، فيجب حينئذ إلغاؤها وتخصيص نفقاتها إلى البعثات العلمية، وإرسال الشبان إلى الكليات الحقوقية الراقية للتحصيل والتخصص في فروع الحقوق"^(٢). ولم يستصوب ساطع الحصري- وكان مسؤولاً كبيراً في وزارة المعارف- فكرة اللجنة في انتداب أساتذة من أوروبا لترقية مستوى التدريس في الكلية، لأن الطلبة لم يستطيعوا فهم المحاضرات التي يلقيها الأساتذة الأجانب بلغاتهم في دقائق الأمور القانونية، واقترح الاستعانة بأساتذة من مصر لأن كلية الحقوق في القاهرة قامت على أسس متينة، واستفادت من خدمات الأساتذة الأجانب، وتخرج كثير

(١) ينظر تقدم التعليم العالي في العراق ص ٣٨٩.

(٢) مذكراتي في العراق ج ٢ ص ٣٣٦.

من أساتذتها في الجامعات الأجنبية وصاروا يدرسون العلوم الحقوقية باللغة العربية منذ سنوات^(١).

وكان التدريس بالإنكليزية في كلية الطب؛ لأن معظم أساتذتها عند تأسيسها كانوا من الأجانب، وكان عميدها إنكليزياً، وقد وضعت مناهج الدراسة فيها على غرار المناهج في الكليات البريطانية. ويبدو أن طلبة الطب لم يستفيدوا كثيراً من التدريس باللغة الإنكليزية وكان ضعفهم في تلقي العلم بها واضحاً، وقد ضمّن مدير التدريس والتربية العام ذلك في تقريره الذي رفعه إلى وزير المعارف في الرابع من شهر مارس سنة ١٩٣٨^(٢).

ومرّت الأعوام، وكان العراق يتطلع إلى إنشاء جامعة تعيد إليه عزّه الغابر ومجده التليد. وجاء في تقرير دارون ومورغن في عام ١٩٤٨ أن العربية هي اللغة الرئيسة للتعليم، ولكن ينبغي الاهتمام باللغة الإنكليزية، لأن الطالب الذي يحسنها يجد في متناوله الكتب الصادرة في بريطانيا وأمريكا الشمالية، وجاء فيه أيضاً أن جعل التعليم بالعربية إجبارياً في كل الموضوعات يؤدي إلى تضيق المجال في انتخاب الأساتذة الأجانب الذين يعرفون الإنكليزية، مهما تكن لغتهم القومية^(٣).

ورأت اللجنة المشكلة لدراسة مشروع الجامعة والكلية التوجيهية في الثاني عشر من شهر آب سنة ١٩٤٨ أن تؤسس كلية توجيهية، وقالت: إن "تدريس اللغات يجب أن يختلف عما هو عليه في الثانوية، ويكون الغرض منه اقتدار الطالب على القراءة والكتابة، كأن يعوّد الطالب في الإنكليزية مثلاً على كتابة

(١) مذكراتي في العراق ج ٢ ص ٣٣٧.

(٢) ينظر التقرير في كتاب تقديم التعليم العالي في العراق ص ٩٧.

(٣) ينظر تقدم التعليم العالي في العراق ص ٣٠٢.

الرسائل وتلخيص ما يقرأ ومطالعة قطع نثرية وشعرية. ويستحسن أن تكون دراسة التاريخ الأوروبي والجغرافيا ومبادئ الاقتصاد ومبادئ الفلسفة في قسم الآداب بالإنكليزية، ودراسة الفيزياء والكيمياء والرياضيات والحيوان والنبات في قسم العلوم بالإنكليزية ليقوى الطلبة في هذه اللغة وليعرفوا المصطلحات العلمية^(١).

ونفذت هذه التوصية وبدأت كلية الآداب والعلوم في سنة ١٩٤٩ تدرّس كثيراً من الموضوعات الإنسانية باللغة الإنكليزية، فكانت بعض الأقسام تعج بالإنكليزية والأمريكان الذين قدموا لتدرس الاقتصاد والاجتماع والفلسفة والآثار باللغة الإنكليزية. وأثار هذا الوضع الحسّ القومي في العراق فتصدى له الوطنيون، وبدأوا يكتبون في الصحف، ويلقون المحاضرات منبهين إلى خطورة هذا الاتجاه الذي أخذ يزحف إلى الدراسات الإنسانية بعد أن ابتلع الدراسات العلمية.

ولم يُصغِ المسؤولون إلى هذه الصيحات المخلصة ولم يعبأوا بالعربية ويجعلوها لغة التعليم العالي، وكان الأمل معقوداً على جامعة بغداد عند تأسيسها عام ١٩٥٦، فقد نصت المادة الخامسة والأربعون من قانونها رقم (٦٠) على أن "اللغة العربية هي لغة التعليم، ولمجلس الجامعة أن يقرر تدريس بعض الفروع والمواضيع بلغة أجنبية". ونصت المادة السابعة من قانون جامعة بغداد رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ على أن "اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة تدريس بعض المواد أو الموضوعات بلغة أخرى، ويعيد المجلس النظر في هذا القرار بين حين وآخر". ونصت المادة الثانية والعشرون من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٣٢) لسنة ١٩٧٠

(١) المصدر السابق ص ١٦٤.

المعدل على أن "اللغة الرسمية في الجامعات العراقية هي اللغة العربية... ولمجالس الجامعات أن تقرر تدريس بعض المواد العلمية بلغات أخرى".

ولم تنفذ هذه المواد القانونية إلا بعد أن تم توجيه القطر العراقي توجيهاً قومياً صحيحاً بعد ثورة تموز ١٩٦٨، فقد أقرّ مجلس التعليم العالي والبحث العلمي في حزيران سنة ١٩٧٦ إلزام الجامعات ومؤسسات التعليم بالبدء في تعريب التعليم العالي في الصفوف الأولى بصورة تامة، من السنة الدراسية ١٩٧٧-١٩٧٨م باستثناء مادة دراسية واحدة تدرس باللغة الأجنبية، على أن يطبق ذلك على الصفوف الثانية في السنة التالية، وهكذا حتى يشمل جميع الصفوف، وأن تشكل لجنة وطنية عليا للتعريب لتنسيق هذه المهمة. وتألّفت تلك اللجنة في تشرين الثاني سنة ١٩٧٦ وعقدت إحدى عشرة جلسة، وضعت فيها الأسس العامة لتعريب التعليم الجامعي، وأقرت فيها تأليف اللجان المشتركة للتعريب للنظر في اختيار كتب الترجمة والتأليف، والمترجمين والمؤلفين للكتب الجامعية. وأجازت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مرحلياً استعمال الكتب المعتمدة- العربية والأجنبية- ريثما يتوفر الكتاب العربي المقرر. ثم صدر كتاب مجلس قيادة الثورة- مكتب السيد النائب- لجنة شؤون التعليم- في أيلول سنة ١٩٧٧ الذي ينص على قيام الوزارة بتأليف الكتب وفق المقررات التي تضعها لجنة شؤون التعليم، على أن لا يعتمد أي كتاب تقوم الوزارة بتأليفه إلا بعد إجازة من اللجنة نفسها.

وحدثت إجراءات كثيرة لتيسير عملية التعريب، وقد تقرر تأجيل التعريب في كلية الطب وكلية طب الأسنان سنتين، وعقدت ندوة لتعريب الطب في آذار سنة ١٩٧٩ وانتهت إلى إقرار التوصيات الفعّالة لذلك. وفي تشرين الثاني من العام نفسه أصدر مجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً جاء فيه:

- ١- يطبق التعريب الإلزامي في الصفوف الأولى من كليات الطب وطب الأسنان في القطر ابتداءً من العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١.
- ٢- يشمل التعريب الإلزامي المواد الدراسية للمرحلة الأولى.
- ٣- يشمل التعريب الإلزامي المواد الدراسية للمرحلة الواحدة.
- ٤- تخويلها بضع صلاحيات منها صلاحيات "لجنة المناهج التعليمية" فيما يتعلق بإقرار الكتب المنهجية، عدا كتب الثقافة القومية والاشتراكية ومنحها صلاحية الوزير في الأمور المتعلقة بإنجاز مهامها من أجل إنجاز عملية التعريب^(١).

وكان قرار مجلس قيادة الثورة بتعريب العلوم دافعاً قوياً إلى تنفيذ الخطوات التي بدأتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد صدر قانون "الحفاظ على سلامة اللغة العربية" رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ وجاء في المادة الثانية منه: "على المؤسسات التعليمية من مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغة التعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً وكتابةً، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها وإدراك مزاياها والاعتزاز بها". وحسبت هذه المادة القانونية الموضوع، وكان هذا القرار ثورياً، أعاد إلى العراق وجهه العربي الأصيل، وحرر التعليم من التبعية والتخلف، وحقق للوطنيين ما كانوا يصبون إليه.

وسارت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في طريقها المرسوم، وأخذت تحقق قرار الثورة وآمال الوطنيين، وبدأ التدريس إلزامياً باللغة العربية في الصفوف الأولى من الكليات العلمية سنة ١٩٧٧-١٩٧٨، وفي الصفوف الأولى من كليات الطب وطب الأسنان سنة ١٩٨٠-١٩٨١، على أن تدرس مادة واحدة في

(١) تنظر مقدمة الدكتور جميل الملائكة لخلاصة التشريعات ص ١-٢، ومقدمة كتاب مؤتمر تعريب التعليم العالي ص ٥-٧.

كل سنة دراسية بكل قسم جامعي بلغة أجنبية لإتقان اللغة العلمية الأجنبية. ويتم هذا كله بطريق المؤسسات والهيئات في الوزارة، وقد صدرت لوائح تنظيمية لسير العلمية وإنجاح حركة التعريب، وأنيطت بالمجمع العلمي العراقي مهمة المصطلحات العلمية تنفيذاً لما جاء في المادة التاسعة من قانون "الحفاظ على سلامة اللغة العربية" ونصها: "يكون المجمع العلمي العراقي المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية، وعلى الأجهزة المعنية بالرجوع إليه بشأنها".

وكانت حصيلة تلك القرارات والجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إنجاز التعريب ما يأتي:

١- بدء التدريس والمناقشات والامتحانات في جميع مواد الصفوف الأولى والثانية والثالثة بكليات القطر ومعاهده باللغة العربية، ما عدا مادة واحدة تدرس بلغة أجنبية، وعدا فروع اللغات الأجنبية.

٢- عقد مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ببغداد في (٤-٧) من شهر آذار عام ١٩٧٨م وقد شارك فيه علماء من الوطن العربي، وقدموا بحوثاً في المصطلح العلمي وأساليب اختياره، وفي أساليب التعريب والمشاكل والحلول، وأصدر في ختام اجتماعاته توصيات جاء في ديباجتها:

١- إن التفكير والتعبير باللغة القومية من أهم دعائم الاستقلال الفكري والحضاري لأية أمة من الأمم.

٢- إن اللغة العربية هي جامعة كلمة العرب وعماد ثقافتهم بأنفسهم ووسيلة وحدتهم القومية.

٣- إن اللغة العربية ثرية، وسعت القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث العربي الغني في العلوم والآداب والفنون.

٤- إن اللغة العربية ذات طواعية وقدرة على العطاء العلمي وميزات فذة في الاشتقاق والقياس والمجاز.

٥- إن الاستعمار هو الذي شكك في قدرة اللغة العربية، وإن الدعوات المنحرفة هي التي دعت إلى إحلال اللغات الأوروبية محل اللغة العربية واستعمال الحرف اللاتيني بدلاً عن الحرف العربي.

وبعد أن استعرض الصعوبات التي تحيط بالتعريب والجهود التي ينبغي أن تبذل لنجاحه أوصى بما يأتي:

أولاً - في حركة التعريب:

١- غرس الإيمان باللغة العربية، وتنمية الاعتزاز بها لدى الطالب في مختلف مراحل دراسته عن طريق تعريفه بقيمتها الحضارية وتاريخها الثقافي واستيعابها للعلوم وطواعيتها للتعليم.

٢- الارتقاء بمستوى تدريس اللغة العربية في المراحل الابتدائية والثانوية بتهذيب مناهجها والاعتماد على التطبيقات العلمية في تدريسها وتجاوز القواعد الصماء، والاستزادة من حفظ الذكر الحكيم والحديث الشريف والنصوص الرفيعة من الشعر والنثر سعياً وراء إنزال اللغة من النفس العربية منزلة السليقة.

٣- الإكثار من النصوص العلمية في كتب المطالعة لتقوية الطالب الناشئ في اللغة العلمية وإغنائها بالمصطلحات تمهيداً للإفادة منها في مستقبله العلمي.

٤- العمل على انتشار الفصحى وإشاعة استعمالها في التعليم ولغة التخاطب، تمهيداً لتضييق الشقة بين لغة الحديث ولغة الكتابة.

- ٥- الاستفادة من وسائل الإعلام في نشر اللغة السليمة على الجمهور، واختيار المذيعين من بين المتكلمين من الإلقاء الصحيح وإدخالهم دورات تقوية في اللغة العربية ليكونوا قدوة للمستمعين، وتطبيق ذلك في مختلف الأنشطة والفعاليات الإذاعية والفنية.
- ٦- إتاحة الفرصة للمدرسين الجامعيين الذين اضطرتهم دراستهم للابتعاد عن استخدام اللغة العربية، للعودة إليها والتمرس بها بمختلف الوسائل، وتنظيم دورات لغوية يستفيد منها العلميون من أعضاء الهيئات التدريسية والقائمون على الترجمة والتأليف، يراعى في برامجها سبل الإفادة من الطرق الحديثة في تدريس اللغات، وتشمل دراسة طرق الاشتقاق والوضع والقياس في اللغة العربية لاستخدامها في وضع المصطلحات.
- ٧- العناية بالترجمة، وذلك بفتح دراسة عليا للترجمة يقبل فيها حملة الشهادة الأولية من الكليات العلمية المتمكنون من لغة أجنبية، وكذلك المتفرقون من خريجي أقسام اللغات الأوروبية، لمدّ حركة الترجمة العلمية بعناصر ذات كفاية عالية، ويمنح المتخرجون منها شهادة جامعية عليا.
- ٨- تشجيع النشر العلمي في المجالات العلمية العربية مع تقديم ملخصات وافية بلغة أجنبية حية، وتشجيع كتابة الرسائل العلمية في الدراسات العليا باللغة العربية.
- ٩- تشجيع المؤلفين والمترجمين وواضعي المصطلحات بتخصيص المكافآت المجزية والجوائز والأوسمة للأعمال المتميزة واحتسابها لأغراض ترقية علمية والتخفيف من ساعات التدريس عنهم.

١٠- إنشاء مراكز قطرية للتعريب في الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي، وتقديم المشورة فيما يتعلق بتنفيذها.

١١- الاستمرار في عقد الندوات القطرية والمؤتمرات القومية الدورية يحضرها المعنيون بشؤون التعليم لدراسة قضاياها وتقويم حركته ومناقشة الجديد من أموره.

١٢- تأكيد التعاون العربي في عملية التعريب بتوفير الكتاب المعرب لجميع الأقطار العربية، وزيادة تبادل الخبرات على النطاق القومي في مجالات التدريس والترجمة والتأليف بالعربية.

١٣- السير في تعريب التعليم الجامعي وفق برنامج زمني متصل يشرع بتطبيقه مباشرة على صفوف السنة الجامعية الأولى، ثم على السنة الثانية في العام التالي، ويستمر كذلك متتابعاً حتى يشمل جميع سني الدراسة الجامعية، وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

١٤- التحذير من سلوك سبيل التردد أو الارتداد أو التأجيل في عملية التعريب بحجة عدم التهيؤ لها؛ لأن التأجيل لن يذلل الصعوبات التي ستبقى قائمة ما بقي التأجيل، ولن يزيلها إلا الإقدام على العملية وبذل أقصى الجهود.

١٥- التحذير من إيفاد الطلبة إلى الخارج للتخصص وهم في سن باكرة لم تكتمل معها شخصيتهم وعقيدتهم وثقافتهم، وعدم إرسال البعثات العلمية إلا بعد الشهادة الجامعية الأولى على الأقل، وذلك لتجنب التفريط ببعض النخبة الصالحة عن طريق الهجرة العلمية.

ثانياً- في الانفتاح على المعرفة الإنسانية:

١- الارتفاع بمستوى تدريس اللغة الأجنبية في مراحل التعليم العام لتزويد الطالب بالمهارات الأساسية في تلك اللغة.

٢- تطبيق برنامج قويم لتدريس الطالب الجامعي لغة علمية حية خلال السنتين الأوليين من الدراسة الجامعية باتباع الوسائل السمعية والبصرية الحديثة تمكنه من المتابعة العلمية ومواصلة الاطلاع على التطور العلمي، وتيسر له إكمال الدراسة والتخصص عند الحاجة، وكذلك تمكنه من نشر الأبحاث في المجالات العالمية.

٣- مراعاة لواقع التعريب في المرحلة الراهنة يستحسن تدريس مادة دراسية رئيسية واحدة بلغة أجنبية حية في كل سنة دراسية جامعية، وتقديم الامتحان بتلك اللغة، وإلزام الطالب بحفظ المصطلح الأجنبي في حقل اختصاصه، إضافة إلى المصطلح العربي، ضماناً لمواكبة التقدم العلمي والمتابعة العلمية، وإلزام المؤلفين بوضع قائمة في آخر الكتاب تضم المصطلحات المستخدمة فيه.

٤- إنشاء شعب قطرية لترجمة أمهات المراجع على أن يتم التنسيق بين الجهود العربية لتجنب الازدواج، والعمل على توفير هذه الكتب للمستفيدين في الوطن العربي، ثم العمل بعد ذلك على إنشاء مركز على المستوى القومي للترجمة لتوحيد هذه الجهود.

٥- توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين الأقطار العربية والبلدان الأخرى.

٦- التوسع في فتح مراكز تعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف دول العالم.

ثالثاً- المصطلح العلمي في التراث:

تكليف الاختصاصيين في حقول المعرفة الرئيسية بمراجعة كتب التراث العلمي العربي وجرد المصطلحات التي استعملها العلماء الأوائل في مختلف فروع المعرفة لتوفيرها للعاملين في اختيار المصطلح العلمي الحديث ووضعه.

رابعاً- في أسلوب اختيار المصطلح العلمي ووضعه:

١- تكثيف الجهود في قيام اللجان المعجمية بمعونة خبراء في حقول الاختصاص بوضع مجاميع المصطلحات في حقول المعرفة الرئيسية، ومنح المكافآت المجزية لهذه الجهود.

٢- العمل على تحقيق مشروعات المعاجم العلمية المتخصصة في فروع المعرفة المختلفة، على غرار المعجمات العلمية العالمية، وتقريغ جماعات من العلماء من البلاد العربية لتحقيق ذلك.

٣- الاستهداء بالقواعد العامة التي انتهت إليها المجامع اللغوية في وضع المصطلحات واختيارها، ومنها:

أ- أنه لا يشترط في المصطلح استيعاب كل مدلوله العلمي، وإنما يتخذ لأدنى علاقة بذلك المدلول.

ب- مراعاة الاهتمام بالمدلول العلمي للمصطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي عند وضع مقابله العربي.

ج- تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

د- تجنب استعمال عدة مصطلحات لمعنى علمي واحد.

هـ- عدم اتخاذ المصطلحات من ألفاظ ذات معان ودلالات شائعة ومعروفة.

و- تفضيل المصطلح العربي على المصطلح المعرب أو الأجنبي.

ز- تجنب استعمال النافر القريب من الألفاظ.

- ٤- العمل على إصدار معجم معانٍ حديثٍ بالعربية ييسر للمؤلف والمترجم والكاتب مهمتهم، وتكليف جماعة من ذوي الاختصاص وتفريغهم لإعداده.
- ٥- العمل على دعم اتحاد المجامع العلمية واللغوية توجهاً نحو مجمع قومي موحد تكون المجامع فروعاً له، وذلك ضماناً لتحقيق اللغة العلمية الواحدة، والتزام البلاد العربية بما يصدر عنه من مقررات.

خامساً- وحدة الكتاب الجامعي:

- ١- بذل جهود متعاونة في الوطن العربي لتنفيذ برنامج محكم، هدفه تأليف الكتب المنهجية وترجمتها لتكون جاهزة في أي وقت لسنة دراسية مقبلة على الأقل وفق البرنامج الزمني للتعريب.
- ٢- العمل على توحيد الكتاب الجامعي المنهجي بدءاً بجامعة قطر الواحد، ثم على النطاق القومي لما يحققه ذلك من:
- أ- اختيار أفضل الكفايات العلمية في مجال التأليف والترجمة.
- ب- تركيز الجهود على الإخراج الجيد للكتاب المنهجي شكلاً ومضموناً.
- ج- تيسير عملية تعريب التعليم العالي.
- د- توحيد المصطلح العلمي وتجنب تعدده للمدلول الواحد في حقل الاختصاص.
- إن الأخذ بتوحيد الكتاب الجامعي عملية مرحلية هدفها تسهيل البدء بالتعريب، ويمكن إتاحة الفرص للمنافسة العلمية بعد ذلك.
- وأوصى المؤتمر توصية خاصة جاء فيها: "إن مؤتمر تعريب التعليم العالي المنعقد ببغداد بين (٤-٧) آذار ١٩٧٨م الذي يضم العلماء والمجمعين

والجامعيين وأساتذة الكليات العلمية والإنسانية في الوطن العربي، إذ ينطلق من الإيمان بأن تحقيق الإبداع الفكري والأصالة الحضارية للأمة العربية لن يتأتى إلا من خلال لغتها، وإقراراً بمقدرة اللغة العربية على العطاء العلمي والتّقنيّ، وإدراكاً لضرورة تضافر الجهود العربية لإنجاح عملية التعريب في الوطن العربي توجيهاً لمواكبة التقدم الحضاري، يناشد الرؤساء والملوك العرب إصدار التشريعات والقوانين لتطبيق التعريب في مراحل الدراسة كلها، وهم يضعون جهودهم وإمكاناتهم في خدمة هذا الهدف النبيل".

ومعظم ما جاء في التوصيات^(١) متوفر في الأقطار العربية، ولكن التشريع هو الذي يدفع العاملين إلى التعريب دفعاً. وقد كان العراق سباقاً في مثل هذا التشريع وأصبح التعريب واقعاً لا ينكره إلا من سُحر بغير لغة العرب. وكنا قد دعونا منذ عام ١٩٧٥ إلى إصدار قرارات رسمية لإنجاح التعريب وتعميمه، ومما قلناه: إن هناك عاملين يوجهان عملية التعريب توجيهاً صحيحاً وهما:

الأول: إيمان الحكومات العربية بالتعريب، وهذا عامل رئيس يعتمد عليه التعريب كل الاعتماد. والرأي أن الاضطراب سيظل ملازماً للحياة الجامعية ما لم تتخذ الحكومات قراراً يلزم الأساتذة التدريس بالعربية. وقد فعلت ذلك حكومات العالم الأخرى لأنها تؤمن بأن التمسك باللغة تمسك بتراب الوطن وابتعاد عن التبعية. ولم تقتصر حكومات العالم على هذا الجانب الحيوي وحده، وإنما كانت تفرض كثيراً من الاتجاهات التي تراها صالحة وضرورية، كقرض منهج معين أو نظام معين؛ لأنها تؤمن بأن ترك هذه المسائل للآراء المتضاربة لا يوصل البلاد إلى ما تصبو إليه من تقدم ومنعة. وليست القضايا المصيرية مما تفتح له الأبواب لتدخل الرياح من كل جانب، وليست جدلاً يفضي إلى تبادل الآراء وعرض وجهات

(١) تنظر التوصيات في كتاب مؤتمر تعريب التعليم العالي ص ٨٨٩.

النظر كما كان أهل روما يفعلون وهم يرون المدينة تحترق، وإنما هي اتخاذ القرار الحاسم الذي يصون الأمة ويحمي تراثها وتراثها وآمالها في الحياة الحرة السعيدة. والأمة على تعدد أقطارها قادرة على اتخاذ هذا القرار الحاسم؛ لأن فيه عزتها وهيبتها وخدمة العلم والسير به نحو الإبداع.

الثاني: إيمان العلماء والأساتذة بالتعريب، ويأتي ذلك ذاتياً وهو بما نتوسمه في العاملين بصدق، والحريصين على تقديم ما فيه النفع لأبنائهم وأمتهم، أو يأتي من السلطة التي تقرر بحزم يدفع إلى العمل والإنتاج^(١).

٣- ومن ثمرة التعريب البدء بتأليف الكتب العلمية أو ترجمتها، وكان مركز التعريب قد أصدر قوائم بأسماء الكتب التي يجري تأليفها أو ترجمتها إلى اللغة العربية في جامعات التعليم العالي ومؤسساته، وقد ضمت ألفي عنوان منذ صدور قرار التعريب في حزيران سنة ١٩٧٦، وصدر منها عدد كبير في حقول متعددة، وما يزال القسم الآخر قيد الطبع أو الترجمة أو التأليف.

لقد سار التعريب بخطوات متزنة، ولم يكن أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن تحتّ الخطى وتغذّ السير على الرغم من الصعوبات التي تتمثل في الكتب المنهجية والمساعدة والمصطلحات وإعداد تدريسيين قادرين على تنفيذ عملية التعريب، ولكن معظم الأجهزة - على الرغم من ذلك - تسعى بإخلاص إلى إنجاح العملية لأنها تظهر وجه العراق العربي وتعيد إليه أمجاده، ولأن اللغة من أهم مقومات الوحدة العربية التي ضحّى من أجلها المخلصون. وستثمر الجهود المبذولة خير الثمرات، وستؤدي كتابة البحوث العلمية الأصيلة وتأليف الكتب باللغة العربية إلى إتقان هذه اللغة الكريمة والاهتمام بها في العالم كله، وستصبح لغة العلم كما كانت في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وقد خدم

(١) ينظر دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات ص ٤٤-٤٥.

العرب الأوائل لغتهم وجعلوها تنتشر ويقبل عليها الناس حينما كانوا يقدّمون علماً جديداً، وبينون حضارة زاهرة. وسيكون شأنها أكثر رفعة في هذا العصر بعد أن وجد العرب طريقهم وبدأوا يؤلفون ويدرسون بلغتهم ويسعون إلى تطويرها وتقديمها. فالتأليف والتدريس بالعربية من أهم وسائل نمائها، ومن الأسس التي تبني عليها الأمة حضارتها ومستقبلها وترسخ موضعها في العالم الممتد الفسيح.

إن التعريب، وقد نجح في القطر العراقي وهو ما يزال في بداية الطريق يهدف إلى ثلاثة أمور:

الأول: إن التدريس بالعربية في الجامعات قضية قومية، وإن الإعراض عنها تنكر للأمة وطعن في أهم مقوماتها، ومن استبدل لغة بلغته خسر قوميته وفقد كيانه.

الثاني: إن التدريس بالعربية يدفع إلى التقدم ويخدم العلم ويخلق أجيالاً قادرة على الفهم الدقيق والتطور، لأن اللغة لا تنفصل عن التفكير، ومن فكّر بلغته كان أقدر من غيره على العمل والإبداع.

الثالث: إن التدريس بالعربية يشيع العلم بين الناس، فقد انتهى ذلك الزمان الذي كان العلم فيه ملكاً لطبقة خاصة، وكان الإسلام قد دعا إلى العلم منذ قرون وفضل الله الذين يعلمون وكرم العلماء، وهذا ما تسعى إليه الشعوب الناهضة في هذا العصر.

والتعريب وقد سار بخطوات متزنة لن يسدّ أبواب المعرفة، فمن أول شروطه معرفة اللغات الأجنبية ومتابعة ما يصدر من بحوث ودراسات. ولأجل تحقيق هذه الغاية وضعت خطة التعريب فقرة تؤكد فيها "تدريس مادة واحدة في كل سنة

دراسية بكل قسم جامعي بلغة أجنبية لإتقان اللغة العلمية الأجنبية^(١). وهذا التأكيد يخدم العلم ويدفع الطلبة إلى إتقان لغة أجنبية تنفعهم في تخصصهم وتفتح أمامهم سبل الدراسة والاستفادة من البحوث العلمية الجديدة. وكان العرب الأوائل قد اهتموا باللغات الأجنبية منذ القرن الأول للهجرة، وأقاموا المؤسسات للترجمة، ورصدوا المكافآت للمترجمين، وبذلك استطاعوا أن ينقلوا تراث الحضارات الأجنبية. ويفعل مثل ذلك معظم دول العالم، ففيها معاهد لتدريس اللغات الأجنبية، ومؤسسات للترجمة، وهي تتابع الحركة العلمية العالمية، وتأخذ منها وتعطيها بقدر ما يبذل أبنائها في حقول العلوم وميادين الحياة.

لقد بدأت عملية تعريب التعليم العالي في العراق، وهي خطوة ثورية عظيمة، ونرى أن ازدهار التعريب يعتمد على أسس مهمة منها:

١- القرار السياسي الحازم، وقد أصدر مجلس قيادة الثورة قانون "الحفاظ على سلامة اللغة العربية" رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧، ونصت المادة الثانية منه على ما يأتي: "على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً وكتابة، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها وإدراك مزاياها والاعتزاز بها".

٢- الإيمان بالتعريب، وهي مسألة تخضع للوعي القومي والسياسي، وكثير هم الذين وعوا ذلك وسعوا إلى التعريب وحرصوا على نجاحه. ولكن بعض الفئات ما تزال تتربص بهذه الخطوة المباركة وتتحين الفرص للانقضاض على ما تم خلال السنوات الخمس الماضية. وقد يكون أحد العوامل المعوّقة في حركة التعريب، ولكن حرص القيادة

(١) تنظر في كتاب مؤتمر تعريب التعليم العالي ص ١٩.

السياسية والمخلصين من أبناء الوطن على التعريب ستفوت على هؤلاء المتربصين الفرص، وتقضي على أحلامهم بإعادة العراق إلى ما كان عليه في عهد التخلف والتبعية الفكرية.

٣- المتابعة الجادة والعمل الدائب لمعرفة كل خطة جديدة، والاهتمام بمراكز التعريب في الجامعات، ودعم جهود العاملين فيها، وإن أي توقف عن ذلك يؤدي إلى تعطيل العملية أو الرجوع إلى ما كان عليه الحال قبل التعريب. ولن تثمر أية خطوة ما لم تتبعها خطوات، ولن تستقر حال إن لم تكن قواعدها سليمة ثابتة. وحركة التعريب التي مرّت بمراحل مختلفة قبل أن تتحقق واقعاً ملموساً، سترسخ حين تجد من يحرص عليها ويمهد لها السبيل. وقد مرّت جميع الأمم والأقطار بمثل ما نمرّ به اليوم، واستطاعت بجهود أبنائها المخلصين والمؤمنين بمصيرهم الوطني والقومي أن تفرض لغاتها القومية أو الوطنية على التعليم الجامعي، وأن تسير به سيراً حثيثاً نحو النضج والاكتمال. وكانت كثير من الأقطار تعلم بغير لغاتها القومية أو الوطنية حينما كانت تحت الاستعمار أو التبعية الفكرية، واستطاعت بعد سنوات قليلة من العمل المتواصل والإيمان الصادق أن تفرض لغاتها على معاهد العلم والإدارة وشؤون الحياة العامة، وبدأت تلحق بركب الحضارة وتبدع مثلما أبدع غيرها من أمم الأرض التي كان للقائنها سلطان. والعراق وقد تحرر من الاستعمار السياسي والاقتصادي، ومن التبعية الفكرية، يسير في طريق الحرية ويفتح سبل الخير، ويفرض لغته القومية وإرادته القوية ليظل كريماً ألبياً بين الأمم والشعوب، وما حركة التعريب التي بدأها منذ خمس سنوات إلا معلّم من معالم التحرر والانعتاق.

٤- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وتدارس حركة التعريب ودفعها إلى الأمام، وتقديم الحلول لما يعترضها من صعاب ومعوقات، وتشجيع الدراسات العلمية الأصيلة، وعرض المصطلحات الجديدة، وما ظهر في الدول الأجنبية من دراسات وبحوث، والتنبيه إلى الأصل منها ليترجم إلى العربية ويكون بين أيدي الدارسين والباحثين. وتكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولة عن مثل هذه الندوات والمؤتمرات، وتنفيذ ما ينتهي إليه المؤتمر من توصيات تنفع في تقدم عملية التعريب. وطبيعة مثل هذه اللقاءات تقتضي المتابعة والتنفيذ لأنها تتصل بحركة علمية مستمرة لا تحتمل التريث والتأجيل والانتظار.

٥- الاهتمام بالكتاب العلمي وطبعه طبعاً متقناً وتقديمه لطلبة الجامعات والدارسين، ويكون الكتاب المقرر مؤلفاً وفق المناهج التي ترسم للجامعات. أما الكتب المترجمة فتكون مساعدة يرجع إليها الطلبة والأساتذة للاستشارة بها والاطلاع على أحدث النظريات والمخترعات العلمية. وينبغي أن يعاد النظر في الكتاب المؤلف كل خمس سنوات، ليحذف منه ما ثبت بطلانه ويدخل فيه ما استجد من نظريات ومعارف جديدة. أما الكتاب المترجم فلا يعاد طبعه إلا إذا كانت الحاجة ماسة إليه، وظل محتفظاً بأسسه العلمية وفائدته العملية.

٦- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع الباحثين ونشر نتاجهم، وتشجيع المترجمين وتقديم المساعدة لهم، وقد سارت جامعات القطر سيرة حسنة في هذا الجانب، وساعدت كثيراً من الباحثين والمترجمين ونشرت نتاج بعضهم، ولكن ذلك كله تعوزه الجدية في كثير من

الأحيان، والفهم التام لما تؤديه حركة الترجمة والتأليف من نفع للأمة والوطن.

٧- الاهتمام بالنشر العلمية وإصدار المجلات باللغة العربية، وترجمة الأصل من البحوث المنشورة في المجلات الأجنبية لتكون في متناول أيدي الباحثين. وقد سهّلت الترجمة الآلية نقل العلوم في اللغات المختلفة وحلّ الرموز الكثيرة، مما دفع حركة العلم إلى الإمام وجعل الشعوب تتقارب، ويرفد بعضها بعضاً بكل جديد.

٨- العناية باللغات الأجنبية، ويتم ذلك بتدريس مادة علمية واحدة بلغة أجنبية كل سنة؛ لأن تدريس اللغة الأجنبية لا يثمر إذا بقي مرتبطاً بالأسلوب التقليدي في الجامعات. وقد أحسنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حينما أقرت ذلك في الأقسام العلمية وطبقته في مناهجها السنوية.

٩- تهيئة المعاجم اللغوية والعلمية المتخصصة ووضعها بين أيدي الدارسين والباحثين، فما يزال كثير منهم يجهلها أو لا يستطيع أن يحصل عليها على الرغم من كثرتها وتدفعها في السنوات الأخيرة. وينبغي أن تُعتمَد المعاجم الدقيقة حرصاً على المستوى العلمي وتوحيداً لجهود المؤلفين والمترجمين.

١٠- توحيد المصطلحات العلمية ومناهج البحث والترجمة لئلا يصدر الدارسون والباحثون والمترجمون عن منابع مختلفة تضيق فيها حركة التعريب وتصبح بعض الكتب والبحوث أغازاً لا يحلها إلا أصحابها من المؤلفين والمترجمين.

تلك بعض الأسس العامة التي تخدم التعريب^(١)، ولكن تنفيذها لا يتم إلا بمؤسسات كبيرة تشرف عليها وتقوم بمتابعتها، وأهم تلك المؤسسات:

١- مؤسسة التعريب، وتكون مستقلة عن الجامعات وترتبط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو بمجلس الوزراء، أو برئاسة الجمهورية لتكون قادرة على التخطيط والإشراف على التنفيذ. وتضم هذه المؤسسة كثيراً من الأقسام التي تخدم التعريب تخطيطاً وترجمة وتأليفاً وتنفيذاً، وتصدر عنها الكتب والمجلات والنشرات العلمية والكتب المنهجية المقررة والمساعدة، وتقوم بترجمة الكتب والبحوث العلمية المنشورة في المجلات الأجنبية، مستعينة بأساتذة الجامعات ومن تجد فيهم القدرة على ترجمة العلوم.

إن إناطة مثل هذه الأعمال بالمؤسسة يؤدي إلى توحيد الجهود والتنسيق ومتابعة التنفيذ ومعرفة ما يعترض عملية التعريب من مشاكل وصعاب لتوكل دراستها إلى المختصين. وقد أدى توزيع مثل هذه المهام إلى عرقلة التعريب والإبطاء فيه والتداخل في كثير من المسؤوليات العلمية والإدارية.

٢- المجمع العلمي العراقي، ودوره في التعريب كبير، وقد بدأ مسيرته بالمصطلحات العلمية وتوحيدها ولكنه لا يزال بعيداً عن التعريب بمعناه الذي يسعى إلى تحقيقه القطر العراقي، فهو مثلاً لم يعقد مؤتمرات وندوات لهذا الغرض، ولم يساهم في تأليف الكتب العلمية أو ترجمتها كما فعل مجمع اللغة العربية الأردني الذي قاد حركة التعريب في جامعتي عمان وإربد في الأردن، وأخذ يضع المصطلحات ويؤلف الكتب العلمية

(١) ينظر دعوة إلى تعريب العلوم ص ٤٥ وما بعدها.

أو يترجمها. وقد أُصدر كثيراً منها على الرغم من الزمن القصير الذي مرَّ على تأسيسه.

إن المجمع العلمي العراقي ليس لغوياً، وإن كان الاهتمام باللغة من مهامه، ولكنه مجمع علمي يهتم بكل فروع المعرفة والعلم ويسعى إلى تقدمها والنهوض بها. وقد جاء في المادة الثانية من قانونه رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٨ أن أول أغراضه: "النهوض بالدراسات والبحوث العلمية في العراق لمواكبة التقدم العلمي والأدبي" ومنها "نشر البحوث وتشجيع الترجمة والتأليف في العلوم والآداب والفنون". وهذه من المهام الكبيرة التي ينبغي أن يضطلع بها المجمع العلمي العراقي ليساهم هو ووزارة التعليم العالي في هذه الحركة القومية المثمرة ذات العطاء الدائم، وهي حركة التعريب في العراق.

٣- الجامعات، وينحصر دورها في تهيئة الأساتذة القادرين على التأليف والترجمة وتقديم العون العلمي لمؤسسة التعريب والمجمع العلمي العراقي.

تلك نظرة في تعريب التعليم العالي في العراق الذي كان من منجزات ثورة تموز ١٩٦٨، وقد تجلّى فيها:

١- إن اللغة العربية كادت تحتضر وتموت في أواخر العهد العثماني، ولولا النهضة الحديثة والوعي القومي والشعور الوطني لحلت مكانها لغة أجنبية مفروضة.

٢- إن التعليم كان قبل العهد الفيصلي باللغة التركية، وقد بدأت دوائر الدولة والمؤسسات والتعليم الابتدائي والثانوي تسفر عن وجهها العربي سنة بعد سنة.

٣- جرت عدة محاولات لتعريب التعليم العالي وكان الوطنيون يأملون أن يتم ذلك في عام ١٩٥٨ ولكن الاتجاه الذي ساد القطر في تلك الأيام أّخر عملية التعريب.

٤- إن القرار السياسي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة كان نقطة البدء في التعريب، ولولا ذلك القرار لظل التعريب بعيداً عن التنفيذ.

٥- إن عملية التعريب خطت خطوات واسعة خلال السنوات الخمس الماضية، وكانت أهم ثمراتها:

- التدريس والمناقشات والامتحانات باللغة العربية في جامعات القطر.

ب- عقد مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ببغداد وفي شهر آذار سنة ١٩٧٨.

ج- البدء بتأليف الكتب العلمية أو ترجمتها، وقد صدر عدد كبير منها في حقول العلم المختلفة.

ومهما يكن من أمر فإن حركة التعريب في العراق سائرة في طريقها على الرغم من الصعاب والمشاكل التي تعترضها. وإذا كانت الجامعات ما تزال في بداية طريق التعريب، فإن الإيمان بلغة القرآن والحرص على هوية الأمة والوطن كفيلاّن يدفع هذه العملية إلى الإمام، وتجاوز كل ما يعترضها من صعاب أو ما يثيره الحاقدون على الأمة العربية ورسالتها الخالدة، وستصبح العربية لغة العلم في الوطن العربي بعد أن تخطو الأقطار الأخرى مثل خطوة القطر العراقي، الذي أعاد إلى اللغة العربية مكانتها في ظل ثورته المباركة المظفرة.

المصادر

لم تكن المصادر كثيرة لأن البحث يعتمد على تجربة معاشة، وكانت الممارسة والمشاهدة والواقع أساس التصور العلمي الذي أقيم البحث عليه. ولكن هناك بعض الإشارات إلى المصادر، يراد بها الاستزادة والوقوف على الوثائق المهمة في هذا المضمار. وهذه المصادر القليلة هي:

- ١- تقدم التعليم العالي في العراق، حسن الدجيلي، بغداد، ١٩٦٣.
- ٢- حركة التعريب في العراق، الدكتور أحمد مطلوب.
- ٣- خلاصة التشريعات والتعليمات والقرارات والكتب والأوامر الوزارية الصادرة حول تشجيع وتعضيد البحوث والكتب التي تؤلف باللغة العربية أو تترجم إليها. أصدرتها بالآلة الكاتبة سنة ١٩٧٨م المديرية العامة لمركز التعريب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببغداد، وفيها مقدمة للدكتور جميل الملائكة.
- ٤- دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات. الدكتور أحمد مطلوب، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٥- لغتنا والحياة. الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئي)، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ٦- مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، بغداد، ١٩٨٠م.
- ٧- مذكراتي في العراق، ساطع الحصري، بيروت، ج ١، سنة ١٩٦٧، وج ٢ سنة ١٩٦٨م.
- ٨- النقد الأدبي الحديث في العراق، الدكتور أحمد مطلوب، القاهرة، ١٩٦٨م.